



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

التنظيم القانوني لعلاقة مكتب المفتش العام بالهيئات الرقابية الأخرى

رسالة تقدم بها الطالب
علي كريم هاشم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة

الماجستير في القانون العام

بإشراف الأستاذ الدكتور

عمار طارق عبدالعزيز

المخلص

يعد مكتب المفتش العام أحد الأجهزة الرقابية المسؤولة عن تطبيق القوانين ودوره في مكافحة الفساد وتنفيذها من بين الأجهزة الأخرى من خلال الصلاحيات الممنوحة لها بموجب أمر 57 لسنة 2004 ومن أجل تحسين كفاءة وفعالية الأداء والتعدي لحالات الفساد الإداري والمالي ومنع هدر المال العام وطبيعة العلاقة بين الهيئات الرقابية والدور الرقابي للأجهزة في مكافحة الفساد الإداري والمالي ولما يتمتع به من دور رقابي للأجهزة والتحقيق في قضايا الفساد المالي والإداري وقد تناولت تعديل القوانين ذات العلاقة بالشكل الذي يزيل التعارض الحاصل بين عمل مكاتب الإدعاء العام ويكون ذلك أحد الوسائل الآتية أما إلغاء أمر 57 لسنة 2004 الخاص بالمفتشين العموميين وحصر الوظائف الذي يقوم بها مكتب المفتش العام بالإدعاء العام أو التنسيق بين الجهتين من خلال وضع آلية قانونية تجعل من عمل مكتب المفتش العام سابقاً على عمل الإدعاء العام يأتي هذا الأخير يكمل عمل الأول بشرط أن يكون الكلمة الأولى إلى الإدعاء العام.

ونبين من خلال البحث أن السلطة التشريعية لا تمتلك حق اقالة المفتش العام بعده استجوابه حيث لها أن تخاطب الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإتخاذ هذا الأجراء وكذلك تناولت العلاقة التعاونية بين مكتب المفتش العام وهيئة النزاهة من جهة وديوان الرقابة المالية من جهة أخرى في مكافحة الفساد الإداري والمالي.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	ت
3-1	المقدمة	1
41-4	الفصل الأول:- التعريف بالمفتش العام	2
25-5	المبحث الأول:- ماهية مكتب المفتش العام	3
16-5	المطلب الأول:- مفهوم المفتش العام	4
10-6	الفرع الأول:- تعريف المفتش العام	5
16-10	الفرع الثاني:- مهام مكتب المفتش العام	6
25-16	المطلب الثاني:- الاختصاصات التي يمارسها المفتش العام	7
41-26	المبحث الثاني:- طريقة تعيين المفتش العام	8
20-28	المطلب الأول:- آلية تولي الوظائف العامة وشروطها	9
27-21	الفرع الأول:- الجهة المختصة بالتعيين وإجراءاتها	10
33-31	الفرع الثاني:- شروط التعيين	11
41-33	المطلب الثاني:- آلية انتهاء الرابطة الوظيفية	12
36-34	الفرع الأول:- الأسباب العامة لانتهاء خدمة المفتش العام	13
38-36	الفرع الثاني:- السلطة المختصة بإقالة المفتش العام	14
41-38	الفرع الثالث:- انتهاء خدمة المفتش العام بسبب العقوبة الانضباطية	15
79-42	الفصل الثاني:- علاقة مكتب المفتش العام بالاجهزة الرقابية	16
69-43	المبحث الاول:- علاقة مكتب المفتش العام بالسلطة التشريعية	17
52-43	المطلب الاول:- علاقة مكتب المفتش العام بلجنة النزاهة النيابية	18
47-44	الفرع الأول:- تعريف لجنة النزاهة النيابية ومهامها	19
52-47	الفرع الثاني:- أثر التشريع ووسائله في مكافحة الفساد المالي الإداري	20
69-53	المطلب الثاني:- وسائل الرقابة البرلمانية على مكتب المفتش العام في مكافحة الفساد	21

61-57	الفرع الأول:- السؤال البرلماني	22
65-62	الفرع الثاني:- الاستجواب	23
69-66	الفرع الثالث:- التحقيق البرلماني	24
79-70	المبحث الثاني:- علاقة مكتب المفتش العام بالهيئات المستقلة	25
75-71	المطلب الاول :- علاقة مكتب المفتش العام بهيأة النزاهة	26
79-75	المطلب الثاني:- علاقة مكتب المفتش العام بديوان الرقابة المالية	27
121-80	الفصل الثالث:- علاقة مكتب المفتش العام بالقضاء	28
98-81	المبحث الاول:- علاقة مكتب المفتش العام بالقضاء الجزائري	29
85-81	المطلب الأول:- علاقة التحقيق الإداري الذي يجريه مكتب المفتش العام بالتحقيق الجزائري	30
98-85	المطلب الثاني:-إحالة الموظف إلى المحاكم الجزائية	31
121-99	المبحث الثاني:- علاقة مكتب المفتش العام بجهاز الادعاء العام	32
117-99	المطلب الأول:- الإدعاء العام ودوره في مكافحة الفساد المالي والإداري أمام المحاكم الجزائية	33
102-100	الفرع الأول:- دور الإدعاء العام في حماية المال العام في الدعوى الجزائية	34
107-102	الفرع الثاني:- حق الإدعاء العام بتحريك الدعوى الجزائية لمكافحة الفساد المالي والاداري	35
110-107	الفرع الثالث:- أخبار الإدعاء العام وسيلة لتحريك الدعوى الجزائية	36
115-110	الفرع الرابع:- حق الإدعاء العام في تحريك الدعوى الجزائية والقبود التي ترد عليه	37
117-115	الفرع الخامس:- الإدعاء العام وسلطته التقديرية في تحريك الدعوى الجزائية	38
121-118	المطلب الثاني:- العلاقة التعاونية بين مكتب المفتش العام وجهاز الإدعاء العام	39
124-122	الخاتمة	40
135-125	المصادر	41